

21.4



T06-00190



كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم قانون المرافعات

ضمانات استقلال القاضي في القانون اليمني والمقارن

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

فتحي أحمد قحطان حسن

تحت اشراف

أ.د / علي مصطفى الشيخ

أستاذ مساعد قانون المرافعات كلية الحقوق جامعة المنصورة.

لجنة المناقشة والحكم:-

(عضواً ورئيساً)

1- الأستاذ الدكتور / عيد محمد القصاص

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق سابقاً جامعة الزقازيق.

(عضواً)

2- الأستاذ الدكتور / الأنصاري حسن النيداني

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق سابقاً جامعة بنها.

(مشرفاً وعضواً)

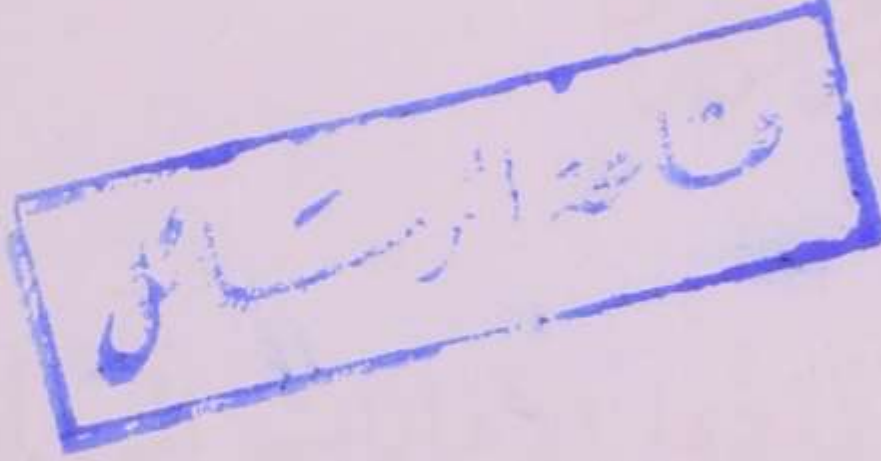
3- الأستاذ الدكتور / علي مصطفى الشيخ

أستاذ مساعد قانون المرافعات كلية الحقوق جامعة المنصورة.

2017-2016م



كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم قانون المرافعات



ضمانات استقلال القاضي في القانون اليمني والمقارن

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد

فتحي أحمد قحطان حسن

تحت إشراف

أ.د/ علي مصطفى الشيخ

أستاذ مساعد قانون المرافعات كلية الحقوق جامعة المنصورة.

لجنة المناقشة والحكم:-

١- الأستاذ الدكتور/ عيد محمد القصاص (عضواً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق سابقاً جامعة الزقازيق.

٢- الأستاذ الدكتور/ الأنصاري حسن النيداني (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم قانون المرافعات ووكيل كلية الحقوق سابقاً جامعة بنها.

٣- الأستاذ الدكتور/ علي مصطفى الشيخ (مشرفاً وعضواً)

أستاذ مساعد قانون المرافعات كلية الحقوق جامعة المنصورة.

٢٠١٦-٢٠١٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا
وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ
اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا "

سورة النساء "الآية ٥٨"

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر والتقدير والعرفان لأساتذة قانون المرافعات، رئيس وأعضاء لجنة المناقشة والحكم على تفضلهم وتكرمهم قبول الاشتراك في هذه اللجنة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من أسدى إلي نصيحة صادقة، وإلى كل من قدم لي العون والمساعدة، وأخص بالشكر والتقدير أستاذي الفاضل معالي الأستاذ الدكتور/ علي مصطفى الشيخ الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث.

ضمانات استقلال القاضي في

القانون اليمني والمقارن

المقدمة

تتمثل وظيفة القضاء - السامية - في الفصل في المنازعات التي تنشأ في المجتمع، سواء بين الأفراد بعضهم بعضاً، أم بين سلطات الدولة، أم بينهما معاً؛ لتحقيق العدالة المرجوة، من خلال التطبيق الصحيح، بل والصارم لإرادة المشرع، متمثلة بالقوانين التي يسنها.

ولتحقيق هذا الهدف - العدالة - كان لابد من أن يمارس القاضي وظيفته مستقلاً، بعيداً عن أية تدخلات أو منغصات، تحول دونه وذلك، سواء من قبل المتنفذين من الأفراد أم من أجهزة سلطة الدولة، أياً كانت، لذا كان لابد من إحاطة القاضي بسياج من حديد، يصعب اختراقه، ليتمكن - بذلك - من أداء وظيفته، ومن ثم تحقيق الهدف السامي على أكمل وجه. ويتمثل هذا السياج، بمجموعة من الضمانات، تبعث في نفسه الطمأنينة، أثناء أداء هذه الوظيفة.

وقد عمدت غالبية دساتير الدول - باختلاف نظمها - إلى تقرير هذه الضمانات، بنصوص واضحة وصريحة، تم ترجمتها في القوانين الداخلية لكل دولة.

وإذا كان من طبيعة القضاء أن يكون مستقلاً، والأصل فيه أن يكون كذلك، فإن كل مساس بهذا الأصل، من شأنه أن يعبث بمكانة القضاء، وأن كل تدخل في عمله، يخل بميزان العدل، ويقوّض دعائم الحكم.

على أن النص في الدستور على استقلال القاضي، لا يكفي بذاته لتحقيق هذا الاستقلال وتأكيد، ما لم تتوافر تلك الضمانات، الجدية والحقيقية، التي تضمن له الاستقلال الحقيقي وتصوره. ولا يقصد من هذه الضمانات، حماية شخص القاضي نفسه، إنما كفالة استقلاله في الرأي، والتجرد في أحكامه من ناحية، وتمكينه من مواجهة أي ضغوط أو مؤثرات قد يتعرض لها من ناحية أخرى، ومن ثم لا يخضع لهوى أو يذل لسلطان - غير القانون وضميره - أو يخشى في الحق أحداً. وتعد هذه الضمانات درعاً واقياً؛ يحمي القضاة من التعسف أو الانتقام أو الاستبداد، أو الخوف من الخصوم أو حتى من أنفسهم؛ ليستطيعوا - من ثم - الاضطلاع بعبء القضاء والنهوض

فهرس محتويات الرسالة

الصفحة	
١	المقدمة.....
	الفصل التمهيدي: مفهوم استقلال القضاء، عناصره، دعائمه واستقلاله عن السلطتين
٩	التشريعية والتنفيذية.....
١١	المبحث الأول: مفهوم استقلال القضاء وعناصره.....
١٢	المطلب الأول: مفهوم استقلال القضاء.....
١٤	المطلب الثاني: عناصر استقلال القضاء.....
١٤	الفرع الأول: التخصص.....
١٥	الفرع الثاني: حرية القرار والاجتهاد.....
١٧	المبحث الثاني: دعائم استقلال القضاء.....
١٨	المطلب الأول: الحماية الدستورية لاستقلال القاضي.....
٢٠	المطلب الثاني: الحماية الجزائية لاستقلال القاضي.....
٢٢	المبحث الثالث: مظاهر استقلال القضاء.....
٢٢	المطلب الأول: استقلال القضاء عن السلطة التشريعية.....
٢٨	المطلب الثاني: استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية.....
٣٠	الفرع الأول: أشكال تدخل السلطة التنفيذية في استقلال القضاء.....
٣٢	الفرع الثاني: وجود وزارة للعدل.....
٣٥	الباب الأول: ضمانات حماية القاضي من السلطة التنفيذية.....
٣٨	الفصل الأول: ضمانات اختيار القاضي.....
٤١	المبحث الأول: طرق اختيار القاضي.....
٤٢	المطلب الأول: اختيار القاضي بالانتخاب.....
٤٣	الفرع الأول: انتخاب القاضي بواسطة الاقتراع العام.....
٥١	الفرع الثاني: انتخاب القاضي بواسطة السلطة التشريعية.....
٥٤	الفرع الثالث: انتخاب القاضي بواسطة هيئة خاصة.....

٥٧	المطلب الثاني: اختيار القاضي بالتعيين.....
٥٨	الفرع الأول: مضمون النظام.....
٥٨	الفرع الثاني: تطبيقات النظام.....
٥٩	الفصل الأول: تعيين القاضي في فرنسا.....
٦١	الفصل الثاني: تعيين القاضي في مصر.....
٦٧	الفصل الثالث: تعيين القاضي في اليمن.....
٦٩	الفرع الثالث: تقييم نظام اختيار القاضي بالتعيين.....
٧٢	المبحث الثاني: شروط تعيين القاضي.....
٧٣	المطلب الأول: الجنسية.....
٧٥	المطلب الثاني: الصلاحية الفنية والخلقية.....
٨٣	المطلب الثالث: السلامة البدنية.....
٨٦	الفصل الثاني: ضمانات أداء القاضي لوظيفته.....
٨٨	المبحث الأول: انتفاء السلطة الرئاسية.....
٨٨	المطلب الأول: الاستقلال الإداري للقاضي.....
٩١	المطلب الثاني: الاستقلال الوظيفي للقاضي.....
٩٥	المبحث الثاني: عدم قابلية القاضي للعزل.....
٩٦	المطلب الأول: مفهوم عدم قابلية القاضي للعزل والغرض منه.....
٩٨	المطلب الثاني: حدود عدم القابلية للعزل.....
١٠٢	المطلب الثالث: نتائج عدم القابلية للعزل.....
١٠٥	المبحث الثالث: ترقية القاضي، نقله، ندبه، مستحقاته المالية وتأديبه.....
١٠٦	المطلب الأول: ترقية القاضي.....
١٠٩	المطلب الثاني: نقل القاضي.....
١١٣	المطلب الثالث: نذب القاضي.....
١١٤	الفرع الأول: قواعد نذب القاضي في القانون المصري.....
١١٨	الفرع الثاني: قواعد نذب القاضي في القانون اليمني.....
١١٩	المطلب الرابع: المستحقات المالية للقاضي.....

المطلب الخامس: تأديب القاضي.....	٣٣
المطلب السادس: المساءلة الجنائية للقاضي	٣٠
المبحث الرابع: وجود مجلس من القضاة يهيمن على شؤونهم.....	٣٢
المطلب الأول: تشكيل مجلس القضاء الأعلى في مصر واليمن.....	٣٣
الفرع الأول: تشكيل مجلس القضاء الأعلى في مصر.....	٣٣
الفرع الثاني: تشكيل مجلس القضاء الأعلى في اليمن.....	٣٤
المطلب الثاني: اختصاصات مجلس القضاء الأعلى في مصر واليمن.....	٣٥
الفرع الأول: اختصاصات مجلس القضاء الأعلى في مصر.....	٣٥
الفرع الثاني: اختصاصات مجلس القضاء الأعلى في اليمن.....	٣٩
الباب الثاني: ضمانات حماية القاضي من التأثير بعواطفه ومصالحه الخاصة.....	٤١
الفصل الأول: حظر الجمع بين ولاية القضاء وما سواها.....	٤٣
المبحث الأول: عدم مزاولة التجارة أو أي وظيفة أخرى.....	٤٥
المطلب الأول: حظر مزاولة أي عمل تجاري.....	٤٥
المطلب الثاني: حظر الجمع بين القضاء وأية وظيفة عامة أخرى.....	٤٦
المبحث الثاني: عدم الجمع بين ولاية القضاء والأعمال المحظورة.....	٤٧
الفصل الثاني: التنحي الوجوبي والجوازي عن نظر الدعوى.....	٥١
المبحث الأول: أحوال التنحي الوجوبي عن نظر الدعوى.....	٥٦
المطلب الأول: القرابة أو المصاهرة لأحد الخصوم.....	٥٧
المطلب الثاني: الخصومة مع أحد الخصوم.....	٥٨
المطلب الثالث: الوكالة أو الوصايا أو القوامة أو مظنة الإرث.....	٦٠
المطلب الرابع: وجود مصلحة له أو لزوجته أو أصهاره.....	٦٣
المطلب الخامس: سبق إبداء الرأي في الدعوى.....	٦٤
المطلب السادس: رفع القاضي دعوى تعويض ضد من قدم طلب برده.....	٧٠
المطلب السابع: الحكم بجواز قبول المخاصمة.....	٧١
المطلب الثامن: وجود قرابة أو مصاهرة لأحد قضاة الدائرة التي يجلس فيها ممثل النيابة أو محامي الخصم.....	٧١

١٧٤	المبحث الثاني: أثر توافر أي من أحوال التنحي الوجوبي وإجراءاته
١٧٤	المطلب الأول: أثر توافر أي من أحوال التنحي الوجوبي
١٧٧	المطلب الثاني: إجراءات التنحي الوجوبي
١٧٨	المطلب الثالث: وسيلة تقرير بطلان الحكم
١٨٠	المبحث الثالث: التنحي الجوازي لاستشعار الحرج
١٨٣	الفصل الثالث: رد القاضي، أحواله، إجراءاته، الحكم والطعن فيه
١٨٦	المبحث الأول: أحوال رد القاضي عن نظر الدعوى
١٨٧	المطلب الأول: وجود دعوى مماثلة للقاضي أو زوجته للدعوى التي ينظرها
١٨٩	المطلب الثاني: نشوء خصومة جديدة للقاضي أو لزوجته مع أحد الخصوم
١٩٠	المطلب الثالث: وجود خصومة قائمة أمام القضاء بين مطلقة القاضي وأحد الخصوم
١٩٣	المطلب الرابع: الخدمة واعتياد المؤكلة أو المساكنة وتلقي الهدية
١٩٨	المطلب الخامس: وجود عداوة أو مودة بين القاضي وأحد الخصوم
٢٠١	المبحث الثاني: أثر توافر أي من أحوال الرد
٢٠٢	المطلب الأول: واجب القاضي في التنحي
٢٠٦	المطلب الثاني: حق الخصوم في طلب رد القاضي
٢٠٧	المبحث الثالث: إجراءات رد القاضي، الحكم والطعن فيه
٢٠٧	المطلب الأول: طلب الرد، شروطه، ميعاد تقديمه، أثر تقديمه والمحكمة المختصة به
٢٠٧	الفرع الأول: شروط طلب الرد
٢١٠	الفرع الثاني: ميعاد تقديم طلب الرد
٢١٦	الفرع الثالث: أثر تقديم طلب الرد
٢١٩	الفرع الرابع: المحكمة المختصة بنظر طلب الرد ودور القاضي عند تقديمه
٢٢٣	المطلب الثاني: الحكم في طلب الرد والطعن فيه
٢٢٤	الفرع الأول: الحكم في طلب الرد
٢٣٠	الفرع الثاني: الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد
٢٣٤	الباب الثالث: ضمانات حماية القاضي من الخصوم
٢٣٧	الفصل الأول: ماهية المخاصمة

المبحث الأول: مفهوم المخاصمة، مبرراتها وطبيعتها القانونية.....	٤٠
المطلب الأول: مفهوم المخاصمة ومبرراتها.....	٤١
الفرع الأول: مفهوم المخاصمة.....	٤١
الفرع الثاني: مبررات المخاصمة.....	٤٣
الفصل الأول: حماية القاضي والمتقاضي.....	٤٤
الفصل الثاني: ضمان حجية الأحكام.....	٤٦
الفصل الثالث: ضمان حسن سير العدالة.....	٤٧
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لدعوى المخاصمة وتمييزها عما يشتهر بها.....	٥٠
الفرع الأول: الطبيعة القانونية لدعوى المخاصمة.....	٥٠
الفرع الثاني: تمييز دعوى المخاصمة عما يشتهر بها.....	٥٤
الفصل الأول: دعوى المخاصمة ونظام الرد.....	٥٥
الفصل الثاني: دعوى المخاصمة والدعوى الجنائية.....	٥٦
الفصل الثالث: دعوى المخاصمة والدعوى التأديبية.....	٥٧
المبحث الثاني: أشخاص دعوى المخاصمة ومدى تطبيق نظام المخاصمة عند تقاعد القاضي ووفاته.....	٥٨
المطلب الأول: المدعى عليه في دعوى المخاصمة.....	٥٩
المطلب الثاني: مدى تطبيق نظام المخاصمة على القاضي عند التقاعد.....	٦٣
المطلب الثالث: مدى تطبيق نظام المخاصمة على القاضي في حال وفاته.....	٦٥
الفصل الثاني: حالات المخاصمة.....	٦٧
المبحث الأول: وقوع غش أو تدليس أو غدر من القاضي أو عضو النيابة العامة.....	٦٩
المطلب الأول: المقصود بالغش.....	٧٠
المطلب الثاني: صور سوء القصد عند القاضي.....	٧٢
المبحث الثاني: الخطأ المهني الجسيم.....	٧٩
المطلب الأول: مفهوم الخطأ المهني الجسيم.....	٨٠
المطلب الثاني: معيار الخطأ المهني الجسيم.....	٨٣
المبحث الثالث: إنكار العدالة.....	٩٠

٢٩٨	المبحث الرابع: النص على مسئولية القاضي وإلزامه بالتعويض
٣٠٢	المبحث الخامس: جور القاضي في حكمه.....
٣٠٣	الفصل الثالث: إجراءات دعوى المخاصمة والفصل فيها
٣٠٥	المبحث الأول: المحكمة المختصة بدعوى المخاصمة.....
٣١٠	المطلب الثاني: ميعاد رفع دعوى المخاصمة.....
٣١٣	المطلب الثالث: إجراءات رفع دعوى المخاصمة.....
٣٢١	المبحث الثاني: نظر دعوى المخاصمة والحكم فيها
٣٢١	المطلب الأول: النظر في جواز قبول دعوى المخاصمة
٣٣٦	المطلب الثاني: الفصل في موضوع دعوى المخاصمة.....
٣٤٢	الخاتمة
٣٤٧	قائمة المراجع
٣٦٥	فهرس المحتويات



Faculty of Law
Procedural Law

The independence of the judge in the Yemeni and Comparative Law guarantees

A letter of introduction for a doctoral degree in law

Preparation

Hassan Fathi Ahmed Qahtan

Under supervision

D / Ali Mustafa Sheikh

Assistant pleadings Faculty of Law
Mansoura University law professor.

Committee discussion and governance: -

- 1. Prof. Dr. / Mohammed Eid retribution** (member and Chairman)
Professor and former head of the Department of Procedural Law and
Under the Faculty of Law, Zagazig University.
- 2. Prof. Dr. / Hassan Ansari Alnadani** (Member)
Professor and former head of the Department of Procedural Law and
the Faculty of Law agent Banha University.
- 3. Prof. Dr. / Ali Mustafa Sheikh** (supervisor and member)
Assistant pleadings Faculty of Law Mansoura University law professor.

2016-2017



Faculty of Law
Procedural Law

The independence of the judge in the Yemeni and Comparative Law guarantees

A letter of introduction for a doctoral degree in law

Preparation

Fathi Ahmed Qahtan Hassan

Under supervision

D / Ali Mustafa Sheikh

Assistant pleadings Faculty of Law
Mansoura University law professor.

Committee discussion and governance: -

- 1. Prof. Dr. / Mohammed Eid retribution** (member and Chairman)
Professor and former head of the Department of Procedural Law and
Under the Faculty of Law, Zagazig University.
- 2. Prof. Dr. / Hassan Ansari Alnadani** (Member)
Professor and former head of the Department of Procedural Law and
the Faculty of Law agent Banha University.
- 3. Prof. Dr. / Ali Mustafa Sheikh** (supervisor and member)
Assistant pleadings Faculty of Law Mansoura University law professor.

2016-2017